اعدت هذه الدراسة خصيصاً لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، وهي جزء من سلسلة يصدرها المركز حول الفلسطينيين في الشتات

سمير الزبن

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

14

Palestinian Refugees Situations in Lebanon
Samir Al-Zabin

نشرت هذه الدراسة بدعم من مؤسسة فورد فاونديشن – القاهرة

جميع الحقوق محفوظة
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)
رام الله – فلسطين، 2000

Palestinian Diaspora & Refugee Centre (SHAML)
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)
ص.ب: 38152 القدس 97800
هاتف : 2987537 (2-972)
فاكس: 2986598 (2-972)
بريد الكتروني : E-Mail: shaml@shaml.org
صفحة الكترونية: www.shaml.org

جميع الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة رأي المركز ووجهة نظره.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

سمير الزبن *

---

* محامٍ وكاتب فلسطيني مقيم في سوريا

المحتويات

1. المقدمة 7

الفصل الأول: 9

2. الوضع الديمغرافي 9

2.1– التوزيع السكاني 12

2.2– التركيب السكاني 13

الفصل الثاني: 16

3. الأوضاع الإجتماعية 16

3.1– التهجير 17

3.2– البؤس 18

3.3– الهجرة 18

3.4– الصحة 20

3.5– التعليم 20

الفصل الثالث: 23

4. الأوضاع الإقتصادية 23

الفصل الرابع: 26

5. الأوضاع القانونية 26

الفصل الخامس: 29

6. إشكالية الوجود الفلسطيني في لبنان 29

فهرس الجداول

1- تطورات عدد الفلسطينين في لبنان 1948-2000 10
2- توقعات عدد السكان الفلسطينين في ست عشرة دولة/ منطقة في العالم 11
3- عدد سكان المخيمات حسب تقديرات الأونروا حتى حزيران/ يونيو 1997. 13
4- التوزيع النسبي لسكان المخيمات حسب فئات العمر والجنس ونسبة النوع 14
5- التركيب الهرمي للفلسطينين في لبنان – فئات العمر ومعدلات الخصوبة 15
6- معدلات صافي الهجرة الى خارج لبنان في مناطق صيدا، طرابلس، بعلبك (1980-1990) 19
7- عدد الأسرّة التي غطتها الأونروا خلال الأعوام (1989-1995) 21
8- نسب الأمية من مجموع سكان الفئة العمرية حسب الجنس، ولعامي 1989 – 1995 22
9- التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الإقتصادي وقطاع العمل 25

1. المقدمة

شكّلت تجربة اللجوء ومعاناتها القاسية عنوان المأساة الفلسطينية على مدى العقود الخمسة الماضية، وكانت هذه المأساة نتيجة لجريمة الطرد الجماعي التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عند تأسيس دولة إسرائيل. ونتيجة هذه الجريمة تشتت الشعب الفلسطيني في مخيمات الشتات في الدول العربية المجاورة. رغم قسوة ظروف اللجوء في جميع المخيمات الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها، إلا أن هذه القسوة تفاوتت بين تجمع فلسطيني وآخر. لقد كانت مخيمات لبنان وغزة هي الأكثر قسوة بين تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن الشتات حتى اليوم. وتتفوق مخيمات لبنان بقسوتها على غزة لسببين: أولهما، أن جزءاً أساسياً من هذه الظروف جاء نتيجة سياسات رسمية لبنانية تجاه الفلسطينيين في لبنان، وثانيهما: أن التجمع الفلسطيني في لبنان مرفوض من قبل عدة اتجاهات سياسية أساسية فيها، مما يفسر الموافقة العلنية وغير العلنية على ممارسات السلطة اللبنانية القاسية تجاه الفلسطينيين في لبنان.

عانى الفلسطينيون في لبنان كما لم يعانِ أي تجمع فلسطيني آخر في الشتات، فمنذ البداية تمت صياغة قوانين تمييزية ضد الفلسطينيين لم يمنحوا بموجبها أياً من الحقوق المدنية والإنسانية، وحرموا من حق العمل. كما تم التعاطي معهم بوصفهم طائفة من الأجانب، وبذلك تجاوزت لبنان ما وقّعت عليه من اتفاقية جنيف للاجئين سنة 1951 وبروتوكول الدار البيضاء لوزراء الخارجية العرب في العام 1965. وقد أنتجت هذه السياسة مأساة اقتصادية واجتماعية ومعيشية في أوساط الفلسطينيين في لبنان، حيث تقدر نسبة البطالة بـ 40٪ وهناك حوالي 40,000 شخص يعانون من حالات العسر الشديد. ويعيش أكبر عدد من الفلسطينيين في لبنان في المخيمات، حيث تبلغ نسبتهم أكثر من 55٪ من مجموع الفلسطينيين في لبنان. وهناك قيود واسعة على التنقل وحقوق الملكية وغيرها، كما تخضع المخيمات لحصار معلن وغير معلن، ويحرّم إدخال أي نوع من أنواع مواد البناء مهما كان حجمها حتى لا تستخدم في ترميم بيوت المخيمات. كما أن هناك عدداً من المخيمات مهدد بالإزالة، بسبب التوسع العمراني في المناطق اللبنانية.

ان هذه الظروف القاسية وضعت الفلسطينيين في لبنان في حالة من الخوف والقلق على مستقبلهم، وأصابهم القلق من جراء عملية التسوية الجارية في المنطقة. وقد دفعت هذه الأوضاع مجتمعة الفلسطينيين للبحث عن ملجأ آمن من خلال الهجرة الواسعة إلى خارج لبنان.

يحيط الغموض بوضع الفلسطينيين في لبنان، حيث يبدو عددهم سراً لا يمكن الوصول إليه، وكل الأرقام المتداولة أرقام تقديرية، وتتفاوت تفاوتا كبيراً لا يمكن تفسيره إلا بسياسة الغموض تجاه هذا الوضع. فالتقديرات تتفاوت بين 300,000 و 700,000 فلسطيني. ولا يكتنف الغموض أرقام الفلسطينيين فحسب، بل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعيشية إجمالاً.

إن سياسة التضييق على الفلسطينيين، سياسة لبنانية رسمية معلنة، وعدم الرغبة في بقاء هذا الوجود في لبنان بصرف النظر عن المكان الذي يذهبون إليه، هي سياسة لبنانية معلنة أيضاً، فقد عبر أكثر من مسؤول لبناني عن الرغبة بإجلاء الفلسطينيين عن لبنان، تحت ذريعة رفض التوطين.

يحكم أوضاع الفلسطينيين في لبنان مجموعة من السياسات المتداخلة، تتعلق بالتركيبة اللبنانية الطائفية وبإشكالية العلاقة التاريخية للوجود الفلسطيني في لبنان، وخاصة الخلافات على دور الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان أثناء الحرب الأهلية. ويدفع الفلسطينيون في لبنان اليوم ثمن تشابك كل هذه المواقف، التي تنعكس في سياسات تمييزية ضد هذا الوجود. ورغم الوعود بإعادة النظر في هذه السياسة ضد الفلسطينيين، إلا أنه في كل مرة تقدم السلطة اللبنانية الوعود لتحسين الأوضاع، تأتي السياسات الفعلية لتزيد من التضييق عليهم، بحيث أصبح واضحاً أن لا حل للمشكلات الحياتية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان في ظل المعطيات الحالية. وستبقى الأوضاع المأساوية للفلسطينيين قائمة، حتى ايجاد حل لمشكلة اللاجئين في إطار التسوية في المنطقة. وبما أن هذا الحل مستبعد خلال السنوات القادمة، فإن الخيار الوحيد المتبقي أمام الفلسطينيين هو خيار الهجرة، وتكون بذلك قد نجحت سياسة التضييق في طرد أعداد جديدة من الفلسطينيين إلى خارج لبنان.

شمل

الفصل الأول:
2- الوضع الديمغرافي

يجمع الباحثون على صعوبة تحديد عدد الفلسطينيين في لبنان، مما يفتح الباب واسعاً أمام تداول أرقام وتقديرات متفاوتة، تبلغ الفروق بينها مئات الآلاف. ويعود السبب في تفاوت هذه الأرقام إلى دخول العامل السياسي على التقديرات. حيث يسعى اللبنانيون إلى تعظيم هذه الأرقام للتدليل على حجم العبء الذي تحملوه جراء إقامة الفلسطينيين على أراضيهم، ويشمل تعظيم الأرقام بشكل خاص المستوى السياسي[1] ، كما يشمل الهيئات اللبنانية المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين، مثل «دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين» و «المديرية العامة للأمن العام». كما تبالغ بعض الجهات الفلسطينية[2] في تقدير أرقام الفلسطينيين في لبنان، ولكن من موقع آخر، لتشير إلى حجم الكارثة التي تلحق بالفلسطينيين جراء الاقتلاع من الوطن. والأسباب السياسية[3] وراء تعظيم الأرقام، تدفع باتجاه إرباك الدراسات الموضوعية عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خاصة وأن الباحث سيضطر للتعامل مع هذه الأرقام، وترجيح بعضها، وإعادة تقييم بعضها، للاقتراب من الواقع الموضوعي للوجود الفلسطيني في لبنان. في هذا السياق، تعتبر روز ماري صايغ أن هناك مجهولات أساسية في موضوع الفلسطينيين في لبنان، ويقع على رأس هذه المجهولات «كامل عدد الفلسطينيين في لبنان»[4] خاصة أنه لم يجر في لبنان أي إحصاء للسكان منذ العام 1932، أي قبل تدفق اللاجئين الفلسطينيين بوقت طويل.

قدرت بعثة «كلاب» CLAPP في تقريرها أواخر العام 1948 الفلسطينيين الذين وفدوا إلى لبنان بنحو 134.000. لكن هذا الرقم لا يشمل جميع الفلسطينيين، فهناك قسم من العائلات كانت تقيم خارج التجمعات الفلسطينية. كما لم تشمل إحصاءات الأونروا في العام 1952 جميع الفلسطينيين، فالمعايير التي استندت إليها تنطلق من تعريفها للاجئ والذي يجب التوثيق بأنه (الشخص الذي كانت فلسطين محل إقامته العادية مدة لا تقل عن سنتين قبل النزاع في سنة 1948، والذي فقد دياره ومورد رزقه نتيجة النزاع ولجأ قبل 1952/7/1 إلى أحد البلدان التي توفر فيها وكالة الإغاثة خدماتها). فهناك الكثير من العائلات الميسورة التي لم تسجل نفسها في الأونروا، كما أن هذا التعريف يستثني الذين طردوا بعد العام 1952.

تعطي الأونروا رقماً لعدد الفلسطينيين عام 1952يقترب من رقم الحكومة اللبنانية، فهي تحدد عدد المسجلين بـ 105.135 وعدد الأشخاص المشطوبة أسماؤهم بـ 23.286 اسم، وعدد غير المسجلين لعدم حاجتهم إلى مساعدة بـ 675.4اسم، أي ما مجموعه 186.133 [5].هذا الرقم الذي تستنتجه حلا رزق الله نوفل لا يختلف من معظم التقديرات التي تقدر عدد اللاجئين الذين دخلوا لبنان 100 – 130 ألف لاجئ.

---

1 قدر الوزير اللبناني ميشيل إدة عدد الفلسطينيين في لبنان في العام 1995 بـ 700,000 فلسطيني. راجع : روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان، الإطار الداخلي والمجهولات الأساسية. صحيفة السفير 1995/2/25.

2 قدر الهلال الأحمر الفلسطيني عدد الفلسطينيين في لبنان بـ 600.000 فلسطيني.

3 يُعيد نواف سلام فقدان المعلومات عن الفلسطينيين في لبنان إلى «الأبعاد السياسية الواضحة لهذه المسألة التي لا تختلف نوعاً عن المشكلات والألغاز المحيطة بقضية معرفة العدد الحقيقي... لأبناء الطوائف اللبنانية المختلفة...». نواف سلام: بين العودة والتوطين: أي مستقبل للوجود الفلسطيني في لبنان؟!.
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 19، صيف 1994 ص 30.

4 روز ماري صايغ ـ المرجع السابق.

5 حلا رزق الله نوفل: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديمغرافية مقارنة (1948 ـ 1995)، دار الجديد ـ بيروت، 1998. ص12.

ويزداد الغموض بشأن عدد الفلسطينيين في لبنان كلما اقتربنا من الوقت الحاضر، وتتفاوت الأرقام. فعلى مدى أكثر من نصف قرن من الوجود الفلسطيني في لبنان، ساهمت مجموعة واسعة من الأسباب في ازدياد الغموض بشأن أرقام الفلسطينيين. ففي العام 1969، تشير مديرية شؤون اللاجئين في تقرير رسمي قدمته إلى وزير الداخلية أن عدد اللاجئين قبل 1952 بلغ نحو 140.000لاجئ، وعدد المواليد حتى 1968 بلغ 87.000 مولود، وعدد الوفيات بلغ 4.000 حالة ، فيكون العدد في نهاية لعام 1968 نحو 223.000 فلسطيني. بينما تعطي مديرية الأمن العام أرقاماً مختلفة كان يتراوح حينذاك بين (273.00 – 310.000)، ذلك أن في سجلات الأمن العام جدولاً بخمسين ألف لاجئ فوق الأراضي اللبنانية ببطاقات خاصة من مديرية الأمن العام فقط، وأن هناك نحو ثلاثين ألف لاجئ نزحوا على مرحلتين، الأولى بعد احتلال غزة عام 1956، والثانية بعد احتلال الضفة الغربية سنة 1967. بينما لا يتجاوز الرقم الذي تعطيه الأونروا 927. 168, لنفس الفترة[6]. ويقدر عدد الفلسطينيين الذين تم منحهم الجنسية اللبنانية قبل الحرب الأهلية بـ 50.000 فلسطيني أغلبهم من المسيحيين، والفلسطينيون الذين تم تجنيسهم (بموجب قانون التجنيس لعام) 1994 30.000 فلسطيني وهم سكان القرى الشيعية السبعة.

يبلغ عدد الفلسطينيين اليوم في لبنان حسب تقرير المفوض العام للأونروا لعام 1999 نحو 370.144 فلسطيني بنمو سكاني مقداره 1.6٪ ويشكلون نسبة 10.6٪ من عدد اللبنانيين ونسبة 10.2٪ من مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين، 55.4٪ منهم في المخيمات يعيشون في 12 مخيماموزعين على الأراضي اللبنانية. بينما يقدر مكتب الإحصاء الفلسطيني في دمشق عدد الفلسطينيين في لبنان نحو 390.000 عام 1987، (راجع الجدول رقم 1). بينما يتوقع مركز الإحصاء الأمريكي أن يصل عدد الفلسطينيين في لبنان إلى 463.067 في العام 2000 مشكلين 11.4٪ من مجموع سكان لبنان (راجع الجدول رقم 2). وقد قدّر المفوض العام السابق للأونروا ألتر تركمان عدد الفلسطينيين في لبنان بـ 350.000 فلسطيني سواء كان مسجلاً في الأونروا أم غير مسجل، وقد أكد أن هذا الرقم متفق عليه مع الحكومة اللبنانية[8]. أما الأرقام اللبنانية فهي مختلفة كلياً، حيث قدَّر الوزير السابق شوقي فاخوري، الذي كان عضواً في اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار مع الفلسطينيين في العام 1992، عدد الفلسطينيين بين 400.000 – 500.000 نسمة[9] وبذلك يبقى عدد

جدول رقم (1)

تطورات عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (1948- 2000)*

السنة	العدد بالآلاف
1948	100 – 130
1960	137
1980	226
1993	378
1998	390
2000	418

6 المرجع نفسه، ص 13 ـ 14.

7 نبيل السهلي: اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ولبنان: مؤشرات مكتب الاحصاء الفلسطيني، صحيفة النهار، 1999/9/9.

8 مجلة الوسط، العدد 104، 1994/1/24.

9 نواف سلام، المرجع السابق، ص 30. وهو يعتبر أن التقديرات الأكثر موضوعية والأقرب إلى الواقع الحالي هي تلك التي تعتبر هذا العدد متراوحاً بين 280.000 نسمة و 320.000 نسمة. المرجع ذاته ص 32.

*المصدر: نبيل السهلي: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من النكبة الى الثورة، إلى فقدان المرجعية (1948 – 1998). دراسة غير منشورة، ص6.

(جدول رقم 2)
توقعات عدد السكان الفلسطينيين في ست عشرة دولة / منطقة في العالم*

لبنان	1990	1995	2000	2005	2010
عدد الفلسطينيين	331.757	392.315	463.067	533.492	603.663
النسبة الى سكان البلد	٪9.9	٪10.8	11.4	11.8	12.2

الفلسطينيين في لبنان غير دقيق وغير موثوق، مهما كانت الأرقام التي يرجحها الباحث**.
يتشكل الفلسطينيون في لبنان من ثلاثة فئات حسب تعاطي السلطات اللبنانية معهم:

الفئة الأولى: وهي تلك التي شملها إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر العام 1948، وإحصاء الأونروا العام 1952، وهذه الفئة مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام ومديرية أمن اللاجئين، وهي الفئة المتفق عليها من كل الدوائر المعنية بوجود الفلسطينيين في لبنان، سواء مديرية الأمن العام، أو مديرية شؤون اللاجئين، أو الأونروا، وعليه يمنح هؤلاء هوية خاصة ووثائق سفر للاجئين الفلسطينيين.

الفئة الثانية: هي تلك الفئة التي دخلت الى لبنان بعد إغلاق الحدود اللبنانية، واعتبروا كل لاجئ يصل حديثاً عبر الحدود مخالفاً للقانون. وتدفق هؤلاء إثر العدوان الثلاثي على مصر تحديداً في العام 1956 واحتلال قطاع غزة، مما دفع عدداً من السكان للجوء إلى سوريا ومصر، ووصل عدد منهم إلى لبنان عن طريق البحر. وقدر عددهم بخمسة آلاف فلسطيني، رفضت الأونروا تسجيلهم أو نقل سجلاتهم من غزة، فحرموا من خدماتها. وتضم هذه الفئة كل الذين لم يشملهم الإحصاء الأول، رغم إقامتهم في لبنان، وتمت تسوية أوضاعهم بالمرسوم رقم (309 لعام 1963، والمرسوم 136 لعام 1969) ويحملون بطاقات بيضاء منحتها لهم مديرية الأمن العام، ويحصلون على وثائق مرور.

الفئة الثالثة: وهم الفلسطينيون الذين قدموا للبنان بعد احتلال العام 1967 ، وبعد حوادث أيلول في الأردن، وهؤلاء لم يعطوا أوراقاً ثبوتية، ولم يتم إحصاؤهم، لا يعترف بوجودهم في لبنان[10] . يتنوع الوجود الفلسطيني في لبنان، وهذا التنوع يجعل المرجعات بالنسبة للفلسطينيين في لبنان مختلفة، بينما يخضع بعضهم لإشراف الأونروا ومديرية الأمن العام ومديرية شؤون اللاجئين، وبعضهم يخضع لمديرية الأمن العام، و بعضهم يفتقد إلى أية مرجعية على اعتبار أن وجوده في لبنان غير شرعي أصلاً.

---

*المصدر: توقعات مكتب الإحصاء الأمريكي، أيلول/سبتمبر 1990– آذار/مارس 1991– لم تأخذ سوى أرقام لبنان – وهذا التحليل يضاف الى التحليل الشامل للسكان الفلسطينيين الذي أجراه في السابق مكتب الإحصاء (سنة 1985) تحت عنوان (السكان الفلسطينيون العرب: 1955– 1984) بقلم مايكل. روف وكيفن ج. كنسيلا. نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 7 صيف 1991 ص 221.

** إن التسجيل في الأونروا ليس دليلاً على وجود الفلسطيني في لبنان، وإذا حسبنا رقم الفلسطينيين في لبنان بناء على معدلات وجود الطلاب في المدارس الابتدائية والإعدادية التي تديرها الأونروا، على اعتبار أن وجود الطلاب في المدرسة مؤشر على الوجود الفعلي على الأراضي اللبنانية وقارنّاها بالنسبة مع سوريا، نجد أن عدد الطلاب في لبنان كما جاء في تقرير المفوض العام لعام 1999 بلغ 40.812 بينما يبلغ عدد اللاجئين 370.144. أما عدد الطلاب في سوريا فيبلغ 64.854 وعدد اللاجئين 374.621 . مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة سكان المخيمات من اللاجئين في سوريا أدنى بكثير من لبنان حيث بلغت في سوريا 29.2 ٪ بينما في لبنان 55.4 ٪. وسهولة دخول الفلسطيني المدارس الرسمية السورية، نجد أن عدد الفلسطينيين الموجودين فعلاً على الأراضي اللبنانية أقل من 235.709 نسمة.

10 سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي بيروت، 1993، ص21 ـ 22.

2-1 التوزع السكاني:

يعيش 55.4 ٪ من الفلسطينيين في المخيمات، بينما يعيش 44.6٪ في المدن وفي بعض التجمعات الريفية الزراعية. ويتوزع الفلسطينيون القاطنون في المخيمات على 12 مخيماً معتمداً من قبل الأونروا بالاتفاق مع الدولة اللبنانية، وقد تقلص عدد المخيمات من 15 مخيماً في بداية السبعينات إلى 12 مخيماً بعد تدمير مخيمات: تل الزعتر (الداكونة) وجسر الباشا في المنطقة الشرقية من بيروت خلال الحرب الأهلية، ومخيم النبطية الذي دمرته الطائرات الإسرائيلية في العام 1974 ، ولم يعد بناء هذه المخيمات المدمرة، وقد تعرضت المخيمات الأخرى لعمليات الانتقام الإسرائيلية فدمرت أجزاء كبيرة من مخيمات الجنوب بكاملها أثناء الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982، ثم أعيد بناؤها جزئياً، كما تعرض مخيم شاتيلا لمجزرة في أيلول 1982 . إضافة إلى الدمار الذي سببه حرب المخيمات بين عامي 1985ـ 1987 لمخيمي شاتيلا وبرج البراجنة.

يقيم عدد كبير من المهجرين الفلسطينيين في أكثر من 17 تجمعاً سكانياً، يقع معظمها في الجنوب والبقاع ويقدر عدد سكانها بـ 40.000 نسمة[11] و يقيمون في مناطق مثل المعشوق، جل البحر، القاسمية، عدلون، الغازية، صيدا البلد، شحيم سبلين، برجا، الناعمة، بر الياس، تلعبايا وغيرها من المناطق اللبنانية. تتوزع المخيمات في لبنان على المناطق اللبنانية (راجع الجدول رقم 3) :

1. مخيمات بيروت الكبرى: شاتيلا وقد أنشئ في العام 1949 ويقع حالياً في قلب بيروت وهو مهدد بالتوسع العمراني للمدينة، برج البراجنة أنشئ عام 1949، وهو مهدد بالتوسع العمراني أيضاً ، مار الياس وهو أصغر المخيمات أنشئ في العام 1952، ضبيّة أنشئ عام 1955، وقد تم تهجير أهالي المخيم على دفعات بين عامي 1975ـ 1978.
2. مخيمات صيدا: أكبرها عين الحلوة، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان. أنشئ عام 1949 ويقع جنوب غربي مدينة صيدا. مخيم المية ومية أنشئ عام 1956، ويقع على بعد 5 كم إلى الشرق من صيدا فقد جرى تدمير قسم من المخيم وتهجير سكانه إثر اجتياح عام 1982، ولم يعد بناء ذلك القسم من المخيم ، رغم مطالب الأونروا المستمرة للسلطات اللبنانية بالسماح لها بذلك.
3. مخيمات صور: مخيم البرج الشمالي، أنشئ عام 1949 ويقع على بعد 3 كم إلى الشرق من المدينة، البص والرشيدية، وقد أنشئ المخيمان بمبادرة من الحكومة الفرنسية لاستقبال المهاجرين الأرمن أساساً، ثم أخذت في استقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد عام 1948، وقد جرى توسيع مخيم الرشيدية في العام 1964 لاستقبال عدد أكبر من اللاجئين.
4. مخيمات طرابلس: مخيم نهر البارد وقد أنشئ عام 1949 ويبعد عن المدينة مسافة 16 كم، مخيم البداوي وقد أنشئ عام 1955 ويقع على بعد 5 كم من مدينة طرابلس.
5. مخيمات البقاع: مخيم (ويفل) أو الجليل، وهو في الأساس ثكنة عسكرية فرنسية، وبدأ في استقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد عام 1948.

أقيمت المخيمات الفلسطينية في لبنان على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، وقد ساهم في إقامة هذه المخيمات جهات مختلفة مثل: الأونروا والحكومة اللبنانية والصليب الأحمر الدولي ومرجعيات لبنانية وبعض الحكومات والجهات الدولية الأخرى. وبسبب من هذا التنوع في الجهات المنشئة للمخيمات، أصبحت الأراضي المقامة عليها بعض المخيمات عرضة للمنازعات القضائية بين مالكي الأرض والدولة اللبنانية، الأمر الذي يثير القلق والمخاوف بين اللاجئين بصدد مصيرهم ومصير مخيماتهم، خصوصاً في ظل ما يشاع عن نية الحكومة اللبنانية في إزالة بعض المخيمات بسبب تعارضها ومشاريع التوسع العمراني في لبنان، فمخيمات مثل شاتيلا وبرج البراجنة والبص والرشيدية، تقع ضمن مشاريع الاعمار اللبناني.

ما يزيد الشكوك والمخاوف صحة، السياسات التي تعتمدها السلطات اللبنانية فيما يتعلق بتزويدها بالخدمات الأساسية، كعدم تغذية مخيم شاتيلا بالكهرباء على الرغم من وجوده في قلب العاصمة بيروت، والذي يعتمد على مولدات خاصة وفرتها بعض المنظمات الدولية مثل اليونيسيف. كما تؤكد الشكوك حالة الحصار الفعلي على مخيمات الجنوب (البرج الشمالي، البص، الرشيدية) منذ مطلع العام 1997 حيث يمنع بمقتضاها إدخال مواد البناء والمواد الصحية مهما بلغ صغر حجمها، ولا حتى لأغراض الترميم[12].

---

11 جابر سليمان: الفلسطينيون في العراء (حالة لبنان)، مجلة الفكر العربي، العدد :94، خريف 1998 ،ص، 219.

12 جابر سليمان: المرجع نفسه، ص، 219

(جدول رقم: 3)
عدد سكان المخيمات حسب تقديرات الأونروا
حتى حزيران / يونيو 1997*

المخيم	عدد السكان	المساحة م2
شاتيلا	9585	39567
مار الياس	1541	5400
برج البراجنة	16506	104000
ضبيّة	13096	83576
عين الحلوة	39588	301039
المية ومية	11314	54040
البرج الشمالي	16526	134600
البص	8409	80000
الرشيدية	16526	367200
نهر البارد	25131	198129
البداوي	14015	200000
(ويفل) أو الجليل	6691	43435
المجموع	195629	1793087

2-2 التركيب السكاني:

يعطي مسح بالعينية قام به مكتب الإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع اليونيسيف في العام 1996 وشمل 2011 أسرة موزعة على جميع مناطق لبنان، بلغ مجموع حجم سكان العينة 11217 نسمة[13] . يعطي صورة عن التركيب العمري لسكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث تتميز هذه الصورة بارتفاع نسبة الصغار، فنسبة السكان أقل من 15 عاماً بلغت 41٪ ونسبة كبار السن 65 عاماً فأكثر بلغت 3.1٪ أما الفئة العمرية من 15 - 64 فقد بلغت نسبتهم حوالي 56٪ [14]. ونسبة السكان أقل من 15 عاماً تراجعت تراجعاً كبيراً عمّ ا كانت عليه في أوائل السبعينات حيث كانت نسبتهم تشكل حوالي 53.7٪ من مجموع السكان[15]. (راجع الجدول رقم 4)

وقد أظهرت نتائج المسح أن معدل الخصوبة الكلية للمرأة، وهو معدل ما تضعه المرأة الواحدة من مواليد طوال حياتها الإنجابية 4 مواليد. وقد أجري تصحيح لحساب معدل الخصوبة الكلية للمرأة، مع افتراض عدم تعرضها للوفاة خلال الفترة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية المسجلة في مخيمات وتجمعات لبنان 3.1 مولوداً للمرأة الواحدة، وهذا المعدل منخفض جداً بالمقارنة مع النسب السائدة في العام 1980، حيث بلغ 5.4 مولوداً[16]. (راجع الجدول رقم 6)

وقد أظهرت نتائج المسح أن نسبة النوع قد بلغت حوالي 98 ذكراً لكل مئة أنثى، وهي منخفضة بالقياس بالمجتمعات العربية المجاورة، وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض نسبة النوع في فئات الأعمار 25 ـ 29 ولغاية 45 ـ 49، وكذلك الفئات 55 ـ 59 ولغاية الفئة 65 ـ 69، مما يعني وجود هجرة وهجرة قسرية بين الذكور الفلسطينيين ضمن فئات هذه الأعمار إلى خارج لبنان، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي تعرضت لها التجمعات الفلسطينية في لبنان منذ بداية الأحداث الدموية عام 1975 [17].

---

* المصدر: جابر سليمان: الفلسطينون في العراء (حالة لبنان)، مجلة الفكر العربي، العدد 94، خريف 1998، ص218.

13 نشرت نتائج هذا المسح، مجلة صامد الاقتصادي في العددين 110 ـ 112 : يوسف الماضي وحاتم عباس، الخصائص الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

14 يوسف الماضي وحاتم عباس: الخصائص الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين في لبنان 1، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 110، 1997، ص 251.

15حلا رزق الله نوفل: الفلسطينيون في لبنان وسوريا، مرجع سابق، ص36.

16 يوسف الماضي وحاتم عباس: المرجع السابق، ص259.

17 ـ يوسف الماضي وحاتم عباس: المرجع السابق، ص255.

(جدول رقم 4)

التوزيع النسبي لسكان المخيمات حسب فئات العمر والجنس ونسبة النوع*

فئات العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة النوع
0 ـ 4	15,0	13,2	14,1	11,4
5 ـ 9	14,4	0.13	13,7	107,9
10ـ14	13,5	13,1	13,3	100,0
15 ـ 19	11,2	11,1	11,2	98,4
20 ـ 24	10,4	10,1	10,2	100,9
25 ـ 29	8,6	9,6	9,1	7.87
30 ـ 34	7,4	8,2	7,8	88,2
35 ـ 39	4,5	4,8	4,6	92,6
40 ـ 44	3,0	4,1	3,5	68,9
45 ـ 49	3,2	3,0	3,1	102,9
50 ـ 54	2,7	2,8	2,8	95,6
55 ـ 59	1,8	2,0	1,9	87,0
60 ـ 64	1,4	1,8	1,6	77,2
65 ـ 69	1,1	1,4	1,3	76,5
70 +	1,8	1,8	1,8	97,1
المجموع	100,0	100,0	100,0	97,6

و قد بيّن المسح تراجعاً كبيراً في معدلات المواليد الخام في المخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان، حيث بلغ معدل المواليد الخام 26 بالألف سنوياً، وهذا المعدل منخفض عن المعدلات في الدول المجاورة [18]ومنخفض عن المعدل الذي تم تسجيله في التجمعات الفلسطينية في لبنان في العام 1980، حيث بلغ معدل المواليد الخام 38 بالألف [19]. ويسجل تقرير المفوض العام للأونروا للعام 1999 انخفاضاً أكبر حيث بلغت نسبة التزايد السكاني حسب هذا التقرير في لبنان 16 بالألف وهي نسبة منخفضة جداً ، لا يمكن تفسيرها إلا بموجات الهجرة الكبيرة التي أصابت التجمع الفلسطيني في لبنان خلال أعوام التسعينات.

و أظهرت نتائج المسح أن نسبة42.1٪من مجموع الفلسطينيين 15 عام فأكثر عازبين، ترتفع هذه النسبة لدى الذكور

---

* المصدر: يوسف الماضي وحاتم عباس: الخصائص الديمقراطية والإجتماعية والإقتصادية للفلسطينيين في لبنان، صامد الإقتصادي، العدد 110-1997، ص256.

18 ـ المرجع السابق، ص258.

19 ـ حلا رزق الله نوفل : الفلسطينيون في لبنان وسوريا، ص27.

جدول رقم (5) *

التركيب الهرمي للفلسطينيين في لبنان – فئات العمر ومعدلات الخصوبة

فئات العمر	معدلات الخصوبة العمرية المسجلة (بالألف)
19 ـ 15	41,4
24 ـ 20	159,4
29 ـ 25	158,7
34 ـ 30	132,3
39 ـ 35	63,0
44 ـ 40	60,0
49 ـ 45	6,0

إلى أكثر من 44٪ من مجموع الذكور، في حين تنخفض لدى الإناث إلى أكثر بقليل من 38٪ من مجموع الإناث، أي أن هناك 106 عازباً مقابل كل مائة عازبة. وقد بلغ متوسط سن الزواج لدى الذكور 27.3 عاماً، في حين يرتفع لدى الإناث إلى 27.6 عاماً[20]. وهو سن مرتفع إذا ما قورن بالمجتمعات المحيطة، مما يعكس صورة الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الشباب الفلسطيني في لبنان.

من خلال قراءة المعطيات الديمغرافية للفلسطينيين نتلمس اضطراباً في المعطيات، لا تفسرها الجداول الإحصائية إلا جزئياً، فالمعطيات الإحصائية التي تفتقد إلى الدقة تعطي هامش خطأ من الممكن ترميمه بوسائل أخرى. أما عندما تتداخل عدم موثوقية الأرقام بضغوط اجتماعية اقتصادية عنيفة وغموض سياسي، تؤثر مباشرة بالمعطيات الديمغرافية، وهذا ما يحصل مع الفلسطينيين في لبنان، فإن اضطراب هذه المعطيات يصبح مركباً. وعلى سبيل المثال، إذا صحت نسبة التزايد التي جاء بها تقرير المفوض العام للاونروا من أن نسبة تزايد الفلسطينيين بلغت 16 بالألف، فإن هذا لا يفسر بعدم دقة المعطيات فحسب، بل يفسر بفعل العوامل والضغوط الأخرى التي أثرت على الفلسطينيين في لبنان وعلى رأسها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، التي دفعت اعداد كبيرة من الفلسطينيين لمغادرته، مما أثر بشكل مباشر على نسبة التزايد السكاني خاصة وأن هذه الهجرة تتمركز في أوساط الشباب. و تحولت من هجرة لتحسين الوضع المالي – كما كانت الحال في الستينات والسبعينات، والتي كانت تأخذ طابعاً فردياً ووجهتها الدول النفطية العربية – إلى هجرة للدولة الأوروبية ليس لتحسين الأوضاع المالية فحسب، بل للحصول على الجنسية، كما تحولت من هجرة فردية إلى هجرة أسرية مع إغلاق دول النفط في وجه الفلسطينيين في الثمانينات والتسعينات.

عندما تتحول الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى ضغوط كارثية مثلما هو وضع الفلسطينيين في لبنان، فإنها تدفع حتماً إلى تغيرات ديمغرافية تؤثر في بنية وتركيب السكان، ومن هنا يستوجب الأمر تفسير هذه التغيرات عبر دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى فهم الاختلالات الديمغرافية.

---

* المصدر، الماضي وعباس: الخصائص،259–257.

20 ـ يوسف الماضي وحاتم عباس، المرجع السابق، ص265.

الفصل الثاني

3- الأوضاع الاجتماعية

عانى الفلسطينيون في لبنان من كارثة الطرد شأنهم شأن التجمعات الفلسطينية الأخرى التي عرفت اللجوء، فاقم من معاناة الفلسطينيين في لبنان التمييز الذي مورس ضدهم من خلال حرمانهم حق العمل، كما فاقمت الحرب التي اندلعت في لبنان في العام 1975 من هذه المعاناة.

ففي العقدين الأوليين من تاريخ اللجوء بعد كارثة 1948 ، بقيت حياة الفلسطينيين في لبنان صعبة وتفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية، فلم تكن أماكن السكن ملائمة، وهي مازالت إلى اليوم غير ملائمة، حيث قضى الفلسطينيون أعواماً طويلة في أماكن لا تصلح للسكن الآدمي، من خيم وبركسات، وبيوت من «الزينكو». وافتقدت الأماكن التي يعيش الفلسطينيون فيها إلى التيار الكهربائي، وتمديدات المياه، وقنوات تصريف الفضلات وغيرها من الخدمات العامة التي تعتبر شرطاً ضرورياً لأية حياة إنسانية. و مشكلة هذه الظواهر سمة مميزة من سمات المخيمات الفلسطينية في لبنان. وفي هذا المجال فإن الدولة اللبنانية، عدا عن أنها لم تقدم أية مساعدة جدية للفلسطينيين، فإن ممثلي السلطة اللبنانية في المناطق والمخيمات الفلسطينية المختلفة، كانوا يعملون على تخلف حياة المخيمات، هكذا نجد منع الفلسطينيين من بناء مساكن ذات أسطح اسمنتية. وبشكل عام فإن أجهزة الدولة عملت على إعاقة ومنع انخراط الفلسطينيين ضمن محيطهم الاجتماعي. وكلما كانت إقامة الفلسطينيين تطول، كانت الدولة تتخذ الإجراءات لمحاصرتهم، والحد من نشاطهم وحركتهم الخاصة في مجالات السكن والعمل وحرية التنقل. شهد العام 1967 مرحلة جديدة ونوعية من المضايقات التي تجاوزت كل الحدود، فخلال صيف ذلك العام، وضعت في كافة المخيمات الفلسطينية مراكز ثابتة لجهاز المخابرات اللبنانية (المكتب الثاني)، وذلك بهدف مراقبة ومنع أي نشاط سياسي لأبناء المخيمات، و مارست هذه المؤسسة سياسة قمع واضطهاد للفلسطينيين بحيث جعلت الاستمرار بنمط الحياة هذا أمراً مستحيلاً[21].

أخضعت المخيمات لقوانين غريبة هدفت الى عزل تجمعات اللاجئين عن الاتصال ببعضها، واخضاع التنقل بين مخيم وآخر لشروط الإذن العسكري المسبق، ولحملة من التحقيقات التعسفية، كما هدفت لمنع الاتصال بين فلسطينيي لبنان وغيرهم من الأقطار العربية الأخرى، إضافة لقانون العزل السياسي، الذي تضمن منع دخول الصحف والمجلات والكتب السياسية إلى المخيمات[22] . واستمر وضع الفلسطينيين على هذه الحال إلى أن بلغ ذروته في نيسان العام 1969، حيث جرى الصدام بين الفلسطينيين والسلطة اللبنانية، والتي تم على أثرها توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير والسلطة اللبنانية، وقد أعطى اتفاق القاهرة اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية، ولكنه بقي حبراً على ورق، حيث لم يتم ترسيم هذا الاتفاق بقوانين لبنانية.

بقيت الأوضاع الاجتماعية ترزح تحت وطأة الإجراءات اللبنانية القاسية، حتى انفجار الحرب الأهلية 1975، وقد جرّت هذه الحرب أيضاً الويلات على الفلسطينيين في لبنان، وعملت على تهجير واسع لهم، وتم تدمير عدد من المخيمات كلياً مثل مخيم الداكونة ـ تل الزعتر ومخيم جسر الباشا، وتهجير سكان مخيمات ضبيّة، وتدمير المخيمات الأخرى كلياً وإعادة بناؤها جزئياً، أو تدميرها جزئياً، مما ولد حركة تهجير واسعة في أوساط الفلسطينيين في لبنان.

---

21 د. عثمان شعبان، تساؤلات حول مستقبل الفلسطينيين في لبنان، صحيفة السفير، 1992/9/16

22 سهيل محمود الناطور ، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص27.

3-1 التهجير:

أدت الحرب الأهلية اللبنانية والاعتداءات الإسرائيلية والتي تتوجت بالاجتياح الإسرائيلي على لبنان في العام 1982 إلى تهجير أهالي المخيمات. اضطر أهالي المخيمات المدمرة مثل مخيم الداكونة ـ تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية ومهجري مخيم ضبية إلى الانتقال إلى المخيمات الأخرى: مخيم عين الحلوة ومخيمات بيروت. وقد اضطر نحو 65.000 فلسطيني في الجنوب إلى النزوح عن ديارهم نتيجة الاجتياح الإسرائيلي لمخيمات صور في العام 1978. ومع اجتياح إسرائيل للبنان في العام 1982، تأثر نحو 198.000 لاجئ فلسطيني من أصل 239.000 مسجلين في الأونروا بعملية الغزو. وقد أدى الاجتياح إلى تدمير أجزاء واسعة من مخيم عين الحلوة ومخيمي برج الشمالي والرشيدية في منطقة صور. وفي منطقة بيروت، وتصل نسبة من نزحوا بسبب الغزو الإسرائيلي الى لبنان نحو 71.3٪[23].

نشبت حرب المخيمات، في العام 1985 وأدت إلى تدمير 70٪ من مخيم شاتيلا وأجزاء كبيرة من مخيم برج البراجنة، وإلى تهجير نحو 18.000 لاجئ من المخيمات إلى مناطق أخرى من بيروت وإلى صيدا وصور وطرابلس والبقاع، في حين بقي فيها نحو 7000 شخص. وأدى تجدد القتال في العام 1986 ، إلى تدمير شبه كلي لمخيم شاتيلا وتهجير السكان إلى المناطق المجاورة، وتدمير جزئي لمخيم برج البراجنة، وتلا ذلك محاصرة مخيم الرشيدية في منطقة صور، ثم محاصرة جميع مخيمات منطقة صور. وقدرت الأونروا عدد المهجرين من مخيمي ضاحية بيروت الغربية ومنطقة صور بنحو 47.000 تشكل نسبتهم 73٪ من المسجلين في هذه المخيمات[24].

وعلى مدى السنوات الماضية شكل المهجرون فئة خاصة من اللاجئين تعاني أوضاع في غاية الصعوبة. فقد أظهر مسح أجرته منظمتان غير حكوميتين: جمعية المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية، وجمعية التنمية المهنية والاجتماعية، في العام 1988 ، أن ما مجموعه 4468 عائلة نحو (25.334) شخص مبعثر في 87 موقعاً ، وقد تهجر أكثر هذه العائلات خلال ما عرف بـ «حرب المخيمات» (1985 ـ1987) لكن بعض الحالات يعود إلى أوائل السبعينات. وأظهر المسح أن 75.2 ٪ من العائلات وهجر أكثر من مرة، و19.7٪ وهجر أكثر من ثلاث مرات. كما أظهر مسحاً، أجرته الأونروا سنة،1991 أن هناك نحو ستة آلاف عائلة مهجرة تضم أكثر من 30358 شخصاً 50.4٪ منها في صيدا أو بالقرب منها، و 28.1٪ في بيروت. ويعيش معظم هذه العائلات في أكواخ على أرض خالية أو في أبنية متداعية أو غير مكتملة البناء، ويتسلط خطر الإجلاء فوق رؤوس جميع المهجرين في نهاية المطاف[25] . وقدرت مصادر الفصائل الفلسطينية في بداية العام 1993 أنه نتيجة لعمليات التهجير بأسبابها المختلفة، نشأ وضع داخلي نجم عنه بقاء 8000 عائلة مهجرة من اللاجئين الفلسطينيين[26] . وتذكر الأونروا، أن نحو 43٪ من الأسر التي تهجرت، عاشت في مساكن لاتزيد مساحة أرضها عن 21 متراً مربعاً، وحوالي 75٪ من الأسر تفتقر إلى وجود مطبخ ومرافق منزلية، ونسبة 42٪ لا يملكون مرحاضاً خاصاً، فيما تضطر نسبة 66٪ من هؤلاء إلى جلب المياه من الأماكن العامة[27] . ويعاني المهجرون من خطر الإجلاء من الأماكن التي يقيمون فيها، والتعويضات التي أعطيت للذين تم إخلائهم من بعض المواقع، لا تكفي لشراء السكن في المخيمات، مما يعني أنهم يلقون في الشوارع. وفي آب 1994 أثار وليد جنبلاط وزير المهجرين، الضجيج حين أعلن عن شراء قطعة كبيرة من الأرض في «القريعة» يمكن أن يصار إلى إسكان الفلسطينيين الذين هجرتهم الحرب فيها، وأدى ذلك إلى انطلاق احتجاجات شارك فيها عدد من الوزراء، مما هدد بانقسام الحكومة. وهوجم المشروع باعتباره خطوة نحو «التوطين». وتصاعدت الاحتجاجات عبر وسائل الإعلام والمجلس النيابي، والوزارة نفسها، مما أحدث المزيد من الاتهامات بالمكاسب المالية والسياسية،الأمر الذي دفع الحكومة للتحرك ووقف المشروع، وفي الوقت نفسه، ظل الفلسطينيون المهجرون في الحرب يُخرجون من المباني التي أقاموا فيها أثناء القتال[28].

يشكل المهجرون في لبنان كارثة إنسانية مستمرة، حيث لا يستطيع هؤلاء البقاء في أماكنهم حيث هم مهددين بالإخلاء، ولا يستطيعون الانتقال إلى المخيمات للافتقاد إلى المال من جهة، ولمنع السلطة اللبنانية المخيمات من التمدد الأفقي أو

23 حلا رزق الله نوفل: الفلسطينيون في لبنان وسوريا، مرجع سابق، ص52.

24 المرجع نفسه، ص53.

25 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13 شتاء، 1993، ص21.

26 سهيل محمود الناطور: أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص17.

27 المرجع نفسه، ص74.

28 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان، الإطار الدولي ـ الإقليمي، صحيفة السفير: 1995/2/24.

العمودي. بل أكثر من ذلك فقد أعلنت الحكومة اللبنانية بوضوح عزمها على تدمير المخيمات الثلاثة في بيروت، ثم أنه يحتمل أن تصغّر مساحات المخيمات الأخرى بسبب شق الطرقات ومد الخطوط الحديدية[29] ، مما يعني أن مخاطر التهجير تنصب أيضاً على المقيمين في المخيمات.

3-2 البؤس:

يعيش الفلسطينيون في لبنان أوضاعاً صعبة، وقد أجمعت تقارير المفوض العام للأونروا خلال فترة التسعينات على أن اللاجئين الفلسطينيين يعانون أوضاعاً معيشية وسكنية بالغة الصعوبة، كما يعانون قدرة شرائية متدنية. وحسب تقرير المفوض العام للأونروا للعام 1999 فإن 39258 شخصاً يعانون من حالات العسر الشديد يشكلون 10.6٪ من مجموع اللاجئين المسجلين في الأونروا * وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بتقديرات أخرى. وكان المفوض العام السابق للأونروا قد أكد أمام اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا آذار 1993، أن 60 ٪ من العائلات الفلسطينية في لبنان تعيش تحت خط الفقر[30].

وبشكل عام يجري افقار الفلسطينيين في لبنان على مستويين: مستوى العائلات الفردية، وعلى مستوى المؤسسات. وفي حالة العائلات في المخيمات هنالك أسباب كثيرة أهمها مستويات البطالة العالية العائدة إلى إقفال سوق العمل اللبناني والخليجي في وجههم، ثم المنافسة المتزايدة من قبل العمال السوريين الذين يشغلون الأعمال التي كان يقوم بها الفلسطينيون كذلك مستويات الأجور والمرتبات للفلسطينيين هي دون الحد الأدنى الرسمي اللبناني، والبطالة تمنع الناس التعويض عن الخسائر البشرية والمادية التي أصابتهم خلال سنوات الحرب، يضاف إلى ذلك انخفاض التحويلات من الخارج بسبب إغلاق الخليج في وجه الفلسطينيين من لبنان. وهنالك سبب آخر حاسم للبؤس هو وقف الاستخدام، والتعويضات، والمساعدات التعليمية، والخدمات المنخفضة الكلفة التي كانت تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تدهورت بصورة كبيرة بعد حرب الخليج. وترافق هذا مع تدهور متزايد في مساعدات الأونروا وخدماتها، الاعاشات الأساسية خفضت إلى «الحالات البائسة» والإمدادات الغذائية للأطفال والنساء الحوامل انتهت، كما توقفت كذلك المساعدات التربوية والإمدادات باللوازم المدرسية المجانية، كما تم تخفيض المساعدات المالية لحالات الاستشفاء، حيث خفضت إلى درجة كبيرة[31] .

وتعاني التجمعات الفلسطينية من حالة الازدحام الشديد الناجم عن الحرب والتهجير الداخلي والزيادة الطبيعية، وتفاقم سوء الوضع بفعل سلسلة من الموانع الرسمية تجاه أ) إعادة بناء المخيمات التي دمرت بفعل الحرب، ب) إنشاء مخيمات جديدة، ج) البناء على أراض خالية متاخمة للمخيمات، د) قيام الأونروا بعمليات إعادة اعمار داخل المخيمات[32]. ففي تشرين الثاني عام 1993 كانت الولايات المتحدة قد خصصت 1.5 مليون دولار للأونروا لإعادة اعمار المساكن في المخيمات، غير أن الحكومة اللبنانية حالت دون التنفيذ إلا بجزء صغير جداً في إعادة اعمار المخيمات[33] . و بلغ متوسط عدد غرف المسكن الواحد غرفتين، ووصلت درجة التزاحم في الغرفة الواحدة إلى حوالي 2.6 فرد، ومن هنا نجد انعدام التخصص في الغرف في المسكن الواحد، فهي تستخدم للنوم والأكل والجلوس واستقبال الضيوف[34] .

تشير المعطيات المعيشية للفلسطينيين في لبنان، إلى وضع يستحيل معه استمرار العيش، مما يشكل وسيلة ضغط رئيسية على الفلسطينيين في لبنان، لإبعادهم وتهجيرهم، و أنتجت هذه السياسة مبتغاها خلال الثمانينات والتسعينات، وشهدت تجمعات لبنان هجرة واسعة إلى الخارج.

---

29 المرجع نفسه.

* عند احتساب نسبة حالات العسر الشديد منسوبا للفلسطينيين الموجودين في لبنان كما قدرناهم نسبة لوجود الطلاب في المدارس مقارنة بسوريا حيث بلغ عددهم أقل من 235646، نجد ان نسبة حالات العسر الشديد تزيد كثيراً عن 16.6٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

30 جابر سليمان، الفلسطينيون في العراء (حالة لبنان)، مرجع سابق، ص222.

31 روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان: الإطار الداخلي، مرجع سابق.

32 روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان، الوضع العام والمشهد من عين الحلوة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد. 23، صيف، 1995، ص74.

33 روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان: الإطار الدولي، الإقليمي، مرجع سابق.

34 يوسف الماضي وحاتم عباس، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان (2) مجلة صامد الاقتصادي، العدد 112، ص252.

3-3الهجرة:

تسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في لبنان بولادة موجة كبيرة من الهجرة خلال الثمانينات والتسعينات. فمنذ العام 1982 ، ولاسيما بعد «حرب المخيمات» تزايدت هجرة الفلسطينيين من لبنان على الرغم من وجود عوائق متعددة. ولا يعرف بدقة عدد المهاجرين من التجمعات الفلسطينية، وهي خاضعة للتقدير ، فليس هناك أية هيئة رسمية لبنانية تحتفظ بسجل عن الهجرة الفلسطينية التي كانت ذات طابع مؤقت حتى العام 1982، تتمثل بالهجرة إلى الدول النفطية لتحسين الأوضاع الاقتصادية. ولكن يمكن القول أن موجة الهجرة التي تلت عام 1982 تختلف جذرياً عن تلك التي سبقتها، فمع إغلاق الدول النفطية أبوابها أمام الهجرة، اتجه المهاجرون الفلسطينيون نحو ألمانيا والدول الاسكندنافية، بينما اقتصرت الهجرة في السابق على طلاب وعمال غير متزوجين، اشتملت الموجات الحديثة على عائلات بكاملها وعلى أزواج حديثي السن. بينما كان هدف المهاجرين سابقاً إيجاد عمل أو الحصول على شهادة جامعية، بهدف العودة إلى لبنان في النهاية، فإن معظم الطامعين بالهجرة منذ العام 1983 يحلم باقتناء جواز سفر أجنبي[35]. تختلف التقديرات حول الهجرة، فهناك من يقدرها بـ 75.000 خلال العشر سنوات 1985-1995 [36]. وهناك من يقدر أن 12٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أصبحوا يعيشون خارج الأراضي اللبنانية، تحديداً في الدول الاسكندنافية وألمانيا[37].

ويعاني العديد من تجمعات لبنان تناقصاً كبيراً في النمو السكاني، حيث بلغ معدل النمو السكاني في بعلبك 89,بالألف، أي أن السكان الفلسطينيين في بعلبك في تناقص كبير، نتيجة موجات الهجرة[38] ، التي أصابت كل التجمعات الفلسطينية في لبنان (راجع الجدول رقم 6) ولكن تبقى أرقام الهجرة مجهولة، وما يزيد تعقيد امكانية معرفة أعداد الهجرة، أن دائرة الأمن العام اللبناني أخذت منذ العام 1990 بشطب اسم كل فلسطيني حصل من دولة أخرى على الجنسية من قائمة الأشخاص الذين يتمتعون بحق الإقامة في لبنان. ويقدر بعضهم أن نحو 25000 شخص شطبت أسماؤهم[39] ، وتقول مصادر منظمة التحرير أن الذين شطبت أسماؤهم من سجلات مديرية شؤون اللاجئين بنحو 40.000 شخص[40]. لقد دفعت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القاسية أعداداً من الفلسطينيين إلى الهجرة، وأصبح الطريق الوحيد للخروج من هذه الأوضاع، وأصبحت كل خطط وأحلام الشباب الفلسطيني في لبنان تتعلق بالهجرة إلى الخارج.

(جدول رقم 6)*

معدلات صافي الهجرة إلى خارج لبنان في مناطق، صيدا، طرابلس، بعلبك (1980-1990).

المنطقة	صافي الهجرة إلى خارج لبنان (بالألف)
طرابلس	16,3
صيدا	6,5
بعلبك	101,9
المجموع	124,7

35 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض، مرجع سابق، ص27.

36 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان: الإطار الداخلي، مرجع سابق.

37 نبيل السهلي: الواقع الديمغرافي والاقتصادي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا، مجلة صامد الاقتصادي، العدد: 106 ـ 1996 ص55.

38 اسمهان شريح: الفلسطينيون في لبنان ومشروع التوطين وفق الشروط الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد: 106 ـ 1996 ص20.

39 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام المشهد من عين الحلوة، مرجع سابق، ص75.

40 سهيل الناطور: أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص11.

* المصدر، يوسف الماضي: الأوضاع الديمغرافية والإجتماعية للفلسطينيين في لبنان، ملحق النهار العربي والدولي بيروت، العدد 53، 1994/6/11.

3-4 الصحة:

يعاني قطاع كبير من الفلسطينيين من الأوضاع الصحية المتردية، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في تكاليف العلاج وأسعار الأدوية في مطلع التسعينات، ففي العام 1992 زادت أسعار الأدوية بنسبة 68.8٪ واسعار العلاج أكثر من ثلاثة أضعاف، إذ صار بدل المعاينة 50 ألف ليرة ما يعادل 35 دولاراً. وتكاليف الجراحة لبعض الحالات المستعصية يصل إلى 15.000 دولار، ولم تعد الأونروا تقدم تغطية للعمليات الجراحية سوى 20٪ من التكلفة. والجهتان المسؤولتان عن تأمين الرعاية الصحية للفلسطينيين: الأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني باتتا غير قادرتين على سد حاجة الفلسطينيين الصحية. تدهورت أوضاع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبنيتها التحتية الواسعة ـ عشر مستشفيات و46 عيادة ـ لكنها تعاني نقصاً فادحاً في الأموال، فإن معظم منشآتها غير عامل، وتعاني عياداتها فقدان الأدوية[41].
وتوفر الأونروا خدمات صحية من خلال 24 مركزاً ونقطة صحية، بيد أن ما يعكس سوء الحال في العيادات التابعة للأونروا أن طبيب العيادة يكون مضطراً إلى معاينة 70ـ 120 حالة يومياً وخلال ست ساعات[42] و سجل تقرير المفوض العام للأونروا في العام 1998 حالات المراجعة التي بلغت 810316 زيارة. ومع تراجع تغطية العمليات الجراحية الا في حالات خاصه ، وفي العديد من الحالات تم احتجاز المريض للمشاركة بأعباء الفواتير[43]، والتي غالباً ما تفوق كثيراً إمكانياتهم. فعلى المستوى الصحي، فإن وضع الفلسطينيين في لبنان فريد بالمقارنة مع الميادين الأخرى التي تعمل فيها الأونروا. بالإضافة إلى حقيقة حرمانهم من حق الوصول إلى المؤسسات الصحية والاجتماعية الحكومية، فإنهم لا ينتفعون من المستشفيات العامة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية، مما يحصر خدماتهم بكل من الأونروا وجمعية الهلال الأحمر. ويصف د. أيف بيسون الوضع الصحي قائلاً: أن الفلسطينيين «يعتمدون أساساً وكلياً على الخدمات الصحية للأونروا. وقبل سنوات كان بإمكانهم الاستفادة من الخدمات المقدمة من الهلال الأحمر الفلسطيني، لكن هذه الخدمات تقلصت وفي بعض الأماكن توقفت نهائياً، واليوم فإن الوكالة غير قادرة على تلبية كل حاجات الاستشفاء على وجه تام، فنمو السكان، وازدياد الفقر، والزيادة الكبيرة في أسعار المستشفيات المتعاقدة معها الأونروا (50٪ بين 1994ـ1995 على سبيل المثال) كلها عوامل زادت المشكلة. ثم إن الوكالة لاتقدم تغطية كاملة للاستشفاء في حالات العلاج المكلف. لذلك يضطر اللاجئون إلى دفع الفارق الذي يفوق كثيراً إمكاناتهم». وتشير المعطيات عن الأسرة في المستشفيات إلى تراجع خطير، فقد تراجع عدد الأسرة منذ العام 1989 من 144 سرير في اليوم إلى 85 سرير في اليوم في العام 1995 (راجع الجدول رقم 7). وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (WHO) فإن المعدل الأدنى لأسرة المستشفيات يجب أن يكون سريرين لكل 1000 شخص. أما في لبنان فإن عدد الأسرة التي تستطيع الوكالة دعمها أقل من هذا المعدل بكثير: سرير لكل 4000 شخص ولذلك يجب ترتيب الأولويات لمصلحة حالات الانقاذ من الموت والحالات الطارئة، مما جعل لوائح الانتظار تطول أكثر فأكثر[44].
ولاشك فإن الأوضاع المعيشية تلعب دوراً هاماً في تردي الحالة الصحية بين الفلسطينيين في لبنان، جراء الازدحام السكاني المتزايد، والافتقار إلى المرافق الصحية التي تفتقد لها العديد من تجمعات الفلسطينيين في لبنان، مما يؤدي إلى تلوث بيئي يزيد الأوضاع الصحية صعوبة.

3-5 التعليم:

وفقاً لتقرير المفوض العام للأونروا في العام 1999، فإن عدد الطلاب المسجلين في مدارس الأونروا بلغ 40.814 طالباً يدرسون في 72 مدرسة ابتدائية واعدادية وثانويتين، وهو عدد أقل من المدارس التي كانت تديرها الأونروا في العام 1980 والتي بلغت 87 مدرسة ابتدائية واعدادية. لا يقتصر التراجع على عدد المدارس فحسب، بل أن هناك انخفاضاً في مستوى التعليم، وانخفاضاً حاداً في عدد طلاب المدارس الثانوية، وارتفاعاً في عدد الذين يهجرون الدراسة،

---

41 روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض، مرجع سابق، ص23.
42 جابر سليمان، الفلسطينيون في العراء (حالة لبنان)، مرجع سابق، ص223.
43 د. أيف بيسون ـ مستقبل »الأونروا« في المنطقة.. ودورها في لبنان، صحيفة السفير، 1996/10/24.
44 المرجع نفسه.

(جدول رقم 7)*

عدد الأسرّة التي غطتها الأونروا خلال الأعوام 1989-1995

السنة	السكان	الميزانية بملايين الدولارات	عدد الأسرة في اليوم	معدل الأسرة لكل ألف شخص
1989	256000	2,42	144	0,56
1990	261000	2,15	144	0,55
1991	286000	2,14	130	0,48
1992	319000	1,87	109	0,34
1993	223000	1,69	108	0,29
1994	342000	1,72	96	0,28
1995	346000	1,72	85	0,25

وازدياداً في نسبة الأمية في الأعمار الصغيرة. وحسب تقرير المفوض العام للأونروا لعام 1994: فإنه «خلال العام الدراسي 1993 – 1994 كان ما نسبته 58 ٪ من الصفوف الابتدائية و34 ٪ من الصفوف الإعدادية تعمل بنظام الدوامين، مما حرم الطلاب من ممارسة الأنشطة اللامنهاجية، بينما عمل ما نسبته 50 ٪ من الصفوف في مبان مدرسية مستأجرة غير مناسبة، تفتقر إلى المرافق التربوية الملائمة، كالصفوف الواسعة والملاعب»[45].

وقد أثرت الحروب بشكل مباشر على المستوى التعليمي للفلسطينيين، وكانت أحد أسباب هبوط المستوى العالي الذي عرفت به الأونروا في مجال التعليم المجاني، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بالأبنية، وضياع أوقات الدراسة، والإخلال بتدريب المعلمين، وتأثير الصدمات في قدرة التركيز لدى الأولاد. ووترتب على أحداث مثل «حرب المخيمات» خسارة الطلاب ثلاثة أعوام دراسية[46]. كما أدى التهجير إلى انقطاع الطلاب من أبناء المهجرين عن مدارسهم، لمدة لا تقل عن سنة دراسية عموماً، وإزدادت صعوبة انتقال الطلاب من أماكن إيوائهم إلى مدارسهم السابقة، مما أدى إلى انقطاعهم عن متابعة الدراسة، أو تأخر التحاقهم بمدارس بديلة، بسبب الصعوبات المالية[47].

واثرت الحروب على أوضاع الأطفال بشكل مباشر، وقد بيّنت دراسة ميدانية أن هذه الحروب تسببت بتفريق 10٪ من الأطفال عن أحد والديه أو كليهما[48]. وأن أكثر من ربع الأطفال الفلسطينيين في لبنان سببت الحروب في انقطاعهم عن الدراسة لمدة عام أو أكثر، وتختلف هذه الآثار باختلاف العمر[49]وقد أصيب عدد كبير من الأطفال بإصابات جسدية وإعاقات نتيجة الحروب كانت نسبتهم 14٪ من أطفال مخيمات بيروت و4٪ من أطفال الجنوب[50]. كما أصبح أكثر من 8٪ من الأطفال الفلسطينيين دون أب أو أم أو كليهما نتيجة وفاتهم إثر الحروب والاقتتال، هذا إضافة إلى فقدان أكثر من 7٪ من الأطفال لأحد إخوانهم أو أخواتهم نتيجة تلك الحروب[51].

لكن توقف الحرب لم يحسن من الأوضاع التعليمية، فمقارنة نسبة الأمية المسجلة عام 1995، مع ما كانت عليه عام 1989، تظهر تراجعاً ملحوظاً على صعيد معظم الفئات العمرية عدا الفئات الأربع الأولى، أي أن هناك تسرباً للأطفال من المدارس[52] . وبلغت نسبة الطلاب المتسربين في فئة 18.6 عاماً من المرحلتين (الابتدائية والاعدادية) خلال 1995 حوالي 23٪، وهذه النسبة تختلف باختلاف الجنس والمرحلة، حيث تنخفض لدى الذكور إلى 20٪ وترتفع لدى الإناث

---

* المصدر، د.ايف بيسون: مستقبل «الأونروا» في المنطقة دورها في لبنان، صحيفة السفير، 1996/10/24

45 تقرير المفوض العام للأونروا، 1 تموز/ يوليو 1993 ـ 30 حزيران/ يونيو، 1994، ص34.

46 روز ماري صايغ: الفلسطينيون في لبنان واقع مؤلم ومستقبل غامض، مرجع سابق، ص25.

47سهيل الناطور: أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص73.

48يوسف الماضي وحاتم صادق: آثار الحروب على الأوضاع النفسية للطفل الفلسطيني في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان، دراسة ميدانية، مركز الإحصاء الفلسطيني، دمشق 1993، ص14.

49 المرجع نفسه ص13.

50المرجع نفسه ص21.

51المرجع نفسه، ص16.

52 يوسف الماضي وحاتم عباس: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان ، مرجع سابق، ص268.

إلى 25.5٪[53]. وأشارت دراسة أخرى حديثة إلى أن نسبة المتسربين إلى المنتظمين في سنة الدراسة 18.6عاماً تبلغ 24٪ وأما معدل التسرب العام الذي يحسب بقياس نسبة المنتظمين بالدراسة إلى مجموع السكان في الفئة العمرية 18.6 ـ يبلغ 18٪[54].

تجتمع مجموعة من العوامل تؤثر على المستوى التعليمي، فالأوضاع السيئة لمدارس الأونروا والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في المستوى التعليمي، وتزايد نسبة الأميين بين الأعمار الصغيرة لتشكل ظاهرة خطيرة بين تجمع الفلسطينيين في لبنان، وهي تشير إلى أزمة تعليمية يعاني منها الفلسطينيون في لبنان، تؤثر على مستقبل أجيالهم الشابة.

(جدول رقم 8)*
نسب الأمية من مجموع سكان الفئة العمرية حسب الجنس ولعامي 1989، 1995

فئات العمر	1989			1995		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14 –10	2.1	2.2	2.2	6.3	3.9	5.1
19–15	4.1	3.9	4.0	5.9	5.5	5.7
24–20	4.1	6.4	5.2	5.7	8.4	7.1
29–25	5.1	11.9	8.3	8.6	10.7	9.7
34–30	4.6	21.3	12.7	8.3	11.4	9.9
39–35	7.6	36.9	22.8	5.6	18.1	12.1
44–40	9.2	62.1	39.4	7.4	36.2	24.4
49–45	19.0	79.4	50.9	11.9	52.6	23.0
54–50	30.6	89.2	63.6	19.1	73.6	46.9
59–55	38.1	95.1	68.5	27.0	91.3	61.4
64–60	38.5	95.4	69.3	38.0	94.1	69.6
69–65	54.4	98.1	76.6	46.8	95.1	74.1
+ 70	75.8	99.1	87.8	67.0	99.0	83.3
المجموع	10.8	28.2	19.6	10.8	22.5	16.8

53 المرجع نفسه، ص275.

54 لجنة باسم سرحان ـ تعليم الفلسطينيين المقيمين في مخيمات لبنان: الواقع والمشكلات 1996ـ 1997، دراسة أعدتها لجنة الأبحاث الاجتماعية الفلسطينية (دراسة غير منشورة) ص30 ، نقلاً عن محمود العلي، الأطفال الفلسطينيون في مدارس الأونروا في لبنان بين الإرث والوارث، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 37، شتاء 1999، ص144.

* المصدر: يوسف الماضي وحاتم عباس: الخصائص الديمغرافية والإجتماعية، صامد الإقتصادي، العدد 110، ص 269.

الفصل الثالث

4 - الأوضاع الاقتصادية

رحب اللبنانيون في أيام اللجوء الأولى بالفلسطينيين، وقد جاء هذا الترحيب على أعلى المستويات، فقد صرح رئيس الجمهورية آنذاك بشارة الخوري، عندما قام باستقبال الفلسطينيين في صور قائلاً لهم بالحرف الواحد: «ادخلوا بلدكم». وكان قد سبقه بالترحيب وزير الخارجية آنذاك حميد فرنجية، الذي صرح قائلاً: «سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين، مهما كان عددهم ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئاً ولا نسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا. وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز»[55]. لكن هذا الترحيب لم ينعكس بتعامل السلطات اللبنانية إيجابياً مع الفلسطينيين، فقد بقيت السلطات والوزارات اللبنانية تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بسلبية واضحة، تعتبرهم يشكلون فئة من الاجانب. حيث أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي كان وزيرها آنذاك أميل لحود قراراً في أواخر العام 1951 ، طلب فيه إلى اللاجئين التوقف عن العمل، بحجة أنهم يعملون دون إجازة عمل، وأنهم ينافسون اليد العاملة اللبنانية، إذ طلب من كل من يريد العمل منهم في لبنان أن يحصل على إذن من الوزارة، لأن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تطبق القوانين على أي اجنبي سواء أكان فلسطيني أو غير فلسطينياً[56].

ومنذ ذلك الوقت وسوق العمل اللبناني مغلق في وجه الفلسطينيين، وبدل أن يتحسن الوضع مع الوقت كان يزداد سوءاً، حتى وصل الأمر إلى إغلاق سوق العمل اللبناني في وجههم تماماً. ففي 15 كانون أول ديسمبر 1992 أصدر وزير العمل عبد الله الأمين قرارين، يحددان الوثائق التي يجب ابرازها للحصول على عمل، والشروط التي يجب تلبيتها من قبل جميع العمال وأصحاب العمل الأجانب، وكان هناك أكثر من 73 وظيفة وعمل يمنع غير اللبنانيين من العمل فيها، أكثرها لا يتطلب مهارات، وبما أن الفلسطينيين يعتبرون أجانب حسب القانون اللبناني، فإنهم أيضاً غير قادرين على ممارسة هذه الأعمال التي تفاوتت من مهنة البناء بكل أنواعها (نجار باطون، حدادة باطون، دهان، كهرباء، بلاط، أدوات صحية، تركيب الزجاج، جلي البلاط... الخ) ومهن الصيانة بكل أنواعها (تصليح البرادات، الموبيليا، الميكانيك، كهرباء السيارات، تنجيد السيارات... الخ) وصولاً إلى مهن (البقالة، التطريز، التريكو، سائق، التزفيت، الأحذية... الخ) وقد كان الفلسطينيون يعملون في بعض هذه المهن قبل قرار الوزير. وقد ترافق هذا التشديد على عمل الفلسطينيين في لبنان مع تدهور عام في الوضع الاقتصادي اللبناني، ففي الستة أشهر الاولى من عام 1992 ارتفعت أسعار السلع الأساسية والخدمات الصحية بنسبة 68.8٪ وانخفضت قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار 60.4٪، مما أدى إلى غلاء فاحش طال مختلف جوانب الحياة[57].

في حوارات سابقة بين القوى الفلسطينية والسلطة اللبنانية، قدم الجانب الفلسطيني في الحوار الفلسطيني. اللبناني في العام 1991 مذكرة حول أوضاع الفلسطينيين في لبنان، وكان حق العمل مطلباً رئيسياً في المذكرة المقدمة إلى الجانب اللبناني. وصرح أعضاء اللجنة الوزارية اللبنانية المكلفة الحوار مع الفلسطينيين آنذاك، أن الحكومة مستعدة لمناقشة مسألتي الإقامة وحقوق العمل فقط، وذلك في إطار المصالح اللبنانية العليا. رغم استبعاد المطالب السياسية، مثل إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في بيروت والإدارة الذاتية للمخيمات... الخ. ولكن أي من هذه التصريحات لم يرَ النور بإجراءات محددة، على العكس من تخفيف الموقف الرسمي اللبناني من قضايا العمل، فقد تم التشديد على ذلك.

---

55 سهيل محمود الناطور: أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص24.

56 المرجع نفسه ص25.

57 المرجع نفسه ص81.

فمنذ تشرين أول/ أكتوبر 1992 ، وهو تاريخ تأليف حكومة رفيق الحريري، ظهرت إشارات تصلب، ولا سيما إزاء مسألتي العمالة وإجازات العمل، وهما مسألتان حرجتان للوجود الفلسطيني في لبنان. ومن الخطوات التي اتخذت: تنبيه الفلسطينيين مجدداً إلى أنهم يحتاجون إلى إجازات عمل لممارسة كل الاعمال، بما فيها المهن الحرة، واقصاؤهم عن مجالات واسعة من الأعمال والوظائف، وقامت قوات الشرطة، بالتحقيق في الأبنية ومحطات الوقود لكشف الذين يعملون من دون إجازة عمل[58]. وعلى العكس من أي تسهيل اتخذت الحكومة اللبنانية القرار رقم 487 بتاريخ 9/22/ 1995، المتعلق بإعادة تنظيم دخول الفلسطينيين إلى لبنان وخروجهم منه ويقيد القرار حرية الفلسطينيين في الإقامة والتنقل والسفر الممنوحة لهم سابقاً بموجب المرسوم رقم 1188 تاريخ 1962/7/28. وكانت نتيجة هذا أن قلص ما تبقى من فرص العمل أمام الفلسطينيين وخصوصاً في بلدان الخليج، لخشية هذه الدول من احتمالات عدم سماح السلطات اللبنانية تحت ظروف معينة بعودة الفلسطينيين العاملين في تلك البلدان إلى لبنان[59].
وكان هذا القرار يعني استحالة العودة إلى لبنان في حالة الخروج منه، إلا بتأشيرة دخول. كانت في أغلب الاحيان لا تمنح لهم. لقد عاش الفلسطينيون في لبنان والخارج تحت وطأة هذا القرار أربعة أعوام قاسية حتى إلغاؤه في العام الحالي 1999.

حرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية والاجتماعية، يعني حرمانهم من العمل في المؤسسات الحكومية بشكل رسمي، إذ أن هذه الوظائف تشترط في لبنان أن يكون كل موظف في الإدارة الرسمية مواطناً قد حصل على الجنسية اللبنانية منذ أكثر من عشر سنوات، وترك للفلسطيني وفقاً لمؤهلاته أن يرتب أموره بالعمل في المؤسسات الخاصة. ولكن هذه المجالات تشترط فيها قوانين العمل الحصول على إجازة عمل من وزارة العمل، مما دفع أصحاب المؤسسات الى رفض تشغيل الفلسطينيين عملياً، وعلى استخدام أصحاب الكفاءات بأجور منخفضة جداً مقارنة باللبناني، ودون أية ضمانات اجتماعية.
دفعت هذه الأوضاع بالفلسطينيين للبحث عن عمل خارج لبنان، وخلال الستينات والسبعينات كانت وجهة الفلسطينيين الخليج للحصول على عمل، وكانت الأونروا فرصة العمل الوحيدة الثابتة أمام الفلسطينيين في لبنان. وفي فترة السبعينات شكلت الفصائل الفلسطينية وقواتها ومؤسسات منظمة التحرير مجالاً واسعاً لعمل الفلسطينيين في لبنان حيث كان هذا القطاع يستوعب من 50–65٪ من القوة العاملة الفلسطينية حسب التقديرات المتفاوتة. و فقدت فرص العمل هذه بعد خروج منظمة التحرير من لبنان، وتراجعت بشكل مستمر، حتى تدهورت تماماً بعد حرب الخليج وأثرت على المؤسسات الخدماتية مثل الهلال الاحمر الفلسطيني شبه المتعطل.
و ترافق تشديد إغلاق الاقتصاد اللبناني أمام الفلسطينيين في بداية التسعينات، مع أربعة تطورات سلبية أخرى جعلت الوضع الاقتصادي للتجمعات الفلسطينية وضعاً كارثياً وهذه التطورات هي:

1) تقليص الوظائف والخدمات المجانية والمعونات التي كانت توفرها منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها.
2) انخفاض المعونة والخدمات التي تقدمها الأونروا في لبنان.
3) انخفاض المساعدات التي كانت تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية التي رأت أن النزاع في لبنان قد انتهى.
4) توقف التحويلات الخاصة والعامة، بعد حرب الخليج من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون هناك[60].

و أظهر مسح لمركز الاحصاء الفلسطيني في العام 1996، الأعباء الاقتصادية الكبيرة، حيث تصل نسبة الإعالة بين الفلسطينيين في لبنان إلى حوالي 4 أفراد، أي أن كل عضو في القوة العاملة يعيل نفسه وثلاثة أفراد آخرين تقريباً[61]، وتدل نتائج المسح بأن 11.6٪ من الاطفال في سن ما بين 10 –17 عاماً هم في قوة العمل أما مشتغلون أو متعطلون يبحثون عن عمل، وإذا أضفنا لهم 1.8٪ من هؤلاء الأطفال الذين لا يعملون ولا يرغبون بالعمل ولا منتظمين بالدراسة، لأصبحت نسبة الأطفال ضمن هذه الفئة أكثر من 13٪ هي خارج المدارس[62].

58 روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض، مرجع سابق، ص 14–13.
59 جابر سليمان، الفلسطينيون في العراء (حالة لبنان)، مرجع سابق، ص،221.
60 روز ماري صايغ، المرجع السابق ص 19.
61 يوسف الماضي: الخصائص الديمغرافية...، مرجع سابق، ص237.
62 المرجع نفسه، ص244.

ويشير المسح إلى أن 28.1٪ من المشتغلين يعملون في قطاعات (منظمة المؤسسات والمنشآت التي لها قيود حسابية وتراخيص حكومية مثل دوائر الدولة والأونروا والشركات)، وأن حوالي 69 ٪ من المشتغلين الفلسطينيين في لبنان يعملون في قطاعات غير منظمة مثل (ورش البناء التابعة لمتعهد وليس شركة، أو البائع المتجول والورش الخدمية والزراعية وغيرها) وأن 3٪ فقط يعملون في مؤسسات منظمة التحرير، والسبب الرئيسي في كون حوالي ثلاثة أرباع المشتغلين يعملون في قطاعات غير منظمة وهو حرمان الفلسطينيين من حق العمل في الدولة، ولهذا نرى أن معظم المشتغلين غير مشمولين بالضمان الاجتماعي والصحي 93٪، 87٪ على التوالي[63] (الجدول رقم 8)

وحسب المسح فإن معدل البطالة في مخيمات وتجمعات لبنان بلغ حوالي 13.1٪ من مجموع القوة العاملة، منهم 7.8٪ سبق له العمل و5.3٪ لم يسبق له العمل[64]. ولكن هذه النسبة خادعة لأن المعايير التي يعتمدها مركز الإحصاء، تعتمد أن كل شخص عمل خلال العام ـ مهما كانت مدة العمل ـ السابق للمسح غير متعطل عن العمل، حيث تبلغ نسبة البطالة حسب تقديرات أخرى 40 ٪ من قوة العمل. وإذا كان المقصود بـ«العمالة« العمل براتب وبموجب عقد ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل.. فإن 90٪ عاطلين عن العمل[65].

إن تردي الوضع الاقتصادي، والتشديد على منع الفلسطينيين من ممارسة العمل في لبنان، هو جزء من الصورة العاملة، التي يمكن اختصارها بالرفض الرسمي اللبناني للوجود الفلسطيني في لبنان، مما يجعل تضامن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية المتردية والحصار الدائم لهذه التجمعات سياسة لبنانية رسمية، تضيق الخناق على الوجود الفلسطيني، وسد سبل العيش أمامه.

فالأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون ليست شاملة لكل لبنان فحسب، بل هي ما يتميز به التجمع الفلسطيني في لبنان جراء السياسات التمييزية التي تمارس ضده من قبل السلطات اللبنانية، ولا شك فإن المسؤولين عن هذه السياسة يدركون تماماً تأثيرها على استحالة العيش مع هذه الظروف اليائسة مما يدفع الفلسطينيين لمغادرة لبنان، وهذا ما يجري بشكل مكثف خلال العقدين الأخيرين.

(جدول رقم 9)*

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي وقطاع العمل

النشاط الاقتصادي		قطاع العمل		المجموع
	منظم	غير منظم	م.ت. الفلسطينية	
الزراعة	1.6	98.1	0.3	100.0
الصناعة	42.1	57.1	0.8	100.0
البناء والتشييد	12.8	87.1	0.1	100.0
التجارة	36.7	62.7	0.6	100.0
النقل والمواصلات	16.9	80.9	2.2	100.0
الخدمات	49.4	40.8	9.3	100.0
المجموع	28.1	68.9	3.0	100.0

63 المرجع نفسه، ص244–243.

64 د.ايف بيسون: مسبقبل الأونروا في المنطقة ودورها في لبنان، مرجع سابق.

65 روز ماري صايغ: الفلسطينون في لبنان: الوضع العام المشهد في عين الحلوة، مرجع سابق، ص85.

* المصدر: يوسف الماضي وحاتم عباس: الأوضاع الديمغرافية...ص244.

الفصل الرابع

5 - الأوضاع القانونية

لا يختلف التعامل التمييزي القانوني عن التمييز في المجالات الأخرى، فالقوانين اللبنانية لا تغلق سوق العمل في وجه الفلسطينيين فحسب، بل أن هذه القوانين تمنع عليهم حق الإقامة والتنقل وإقامة المؤسسات الخاصة، وحق العمل النقابي، والانتساب للنقابات اللبنانية، وحق الملكية وغيرها من الحقوق. لذلك لم يتعرض التشريع اللبناني إلى الفلسطينيين مباشرة إلا في حالات جزئية، وإنما تعامل معهم كفئة من الاجانب في لبنان. والمسألة الوحيدة تقريباً التي شغلت المشرع اللبناني هي تنظيم الهيئات التي تتعامل مع الفلسطينيين. فمنذ العام 1950 أنشأت الحكومة اللبنانية «اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين» في لبنان. وفي العام 1959 تم احداث «إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» بالمرسوم التشريعي رقم 42. ونظمت أحكامه بالمرسوم قم 927 الصادر في التاريخ نفسه، والذي حدد مهام إدارة شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية بما يلي:

1- الاتصال بوكالة الإغاثة الدولية في لبنان بغية تأمين إعانة اللاجئين وإيوائهم وتثقيفهم والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية.
2- استلام طلبات الحصول على جوازات السفر خارج لبنان، ودرسها وإبداء الرأي فيها.
3- قيد وثائق الأحوال الشخصية المتعلقة بالولادة والزواج والطلاق.
4- الموافقة على طلبات لم الشمل للأسر المشتتة، وفقاً لنصوص ومقررات الجامعة العربية.
5- تحديد أماكن المخيمات والقيام بمعاملات استئجار واستملاك الأراضي اللازمة.
6- اعطاء رخص نقل محل الإقامة من مخيم لآخر[66].

رغم أن الحكومة اللبنانية وقعت وصادقت على اتفاقية جنيف حول اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن التشريعات اللبنانية لم تعط الفلسطينيين الحقوق التي أقرتها هذه الاتفاقية، والتي تعرف اللاجئ بأنه «كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو اضطهاده، بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته، ووجد خارج بلاده، قبل العاشر من شهر كانون الثاني 1951 بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها» وهو نص ينطبق تماماً على حالة الفلسطينيين. وقد أعطت المعاهدة للاجئين في المادة 24 منها، حق الاستفادة من الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا الوطنيين، كالضمان الاجتماعي والأجور والتعويضات العائلية ومدة ساعات العمل. وبما أن لبنان صادق على هذه الاتفاقية فيجب أن يكون ملزماً بها. ولا شك فإن القانون اللبناني يعطي المعاهدة التي يصدق عليها قوة تفوق قوة القانون الداخلي، بدليل نص المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية التي توجب على المحاكم أن تتقيد بمبدأ تسلسل الأعمال القانونية. وعند تضارب أحكام المعاهدات الدولية مع احكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية، ولا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة الاشتراعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية. وينحدر عن هذه القواعد القانونية أن المراسيم وسائر القرارات الإدارية اللبنانية لا يجوز أن تتضمن أحكاماً تتعارض مع أحكام المعاهدة، وإلا يكون هناك خرق لمبدأ تسلسل الأعمال القانونية[67] . بذلك تكون القرارات التي أصدرها وزير العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ 1982/12/18 وتلك التي أصدرها بتاريخ 1992/12/15 والتي أغلقت باب سوق العمل

66 مجموعة التشريع اللبناني، الجزء الثالث، القسم الأول ص15.
67 عدنان الضناوي: حول الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان، صحيفة السفير، 1991/8/15.

أمام الفلسطينيين، جاءت نتيجة قرار غير شرعي لأنه يخالف معاهدة جنيف التي تتفوق على القرارات الإدارية الصادرة في لبنان. بذلك تكون قرارات وزير العمل والشؤون الاجتماعية غير شرعية ومعرضاً للبطلان أمام مجلس الشورى الذي يحمي مبدأ شرعية الأعمال الإدارية القائم على التراتبية أو التسلسل القانوني[68].

ليست اتفاقية جنيف حول اللاجئين هي التي تعطي الفلسطينيين الحق بالعمل في لبنان فقط، فكذلك ينص برتوكول الدار البيضاء الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب في العام 1955 في فقرته الأولى على أن «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية». رغم أن لبنان من الدول التي وقعت على برتوكول الدار البيضاء، فإنها لم تلتزم بهذه النصوص. في الإطار النظري استناداً إلى اتفاقية جنيف وبرتوكول الدار البيضاء يكون من حق الفلسطينيين في لبنان أن يحصلوا على الحقوق المدنية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون المحليون بها. لكن لبنان تجاهلت هذه المرجعيات لتخلق مرجعية مختلفة يخضع الفلسطينيون لها في لبنان.

وعلى عكس المرجعيات السابقة، اعتبرت التشريعات اللبنانية الفلسطيني أجنبياً مثل بقية الأجانب الموجودين على الأراضي اللبنانية، متجاوزة اتفاقية جنيف وبروتوكول الدار البيضاء. وقد عرّف القانون اللبناني الاجنبي «يعد أجنبياً بالمعنى المقصود بهذا القانون كل شخص حقيقي أو معنوي من غير التابعية اللبنانية». وقد صدر عن وزير الداخلية اللبناني القرار رقم 319 تاريخ 12 آب 1962 ، والذي ينص في مادته الأولى «على الرعايا غير اللبنانيين الموجودين حالياً في لبنان أن يصححوا أوضاعهم من حيث الإقامة وأن يدخلوا في أحد الفئات الخمس التالية...» وقد أدخلت هذه المادة الفلسطينيين في الفئة الثالثة التي نصت على تعداد أفرادها بوصفهم «أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان»[69].

بذلك، تعاملت التشريعات اللبنانية مع الفلسطينيين بوصفهم فئة من فئات الأجانب الموجودين على الأراضي اللبنانية، الذين تسن لهم تشريعات تمييزية حفاظاً على فرص العمل للبنانيين، ولاعتبارات سياسية، مرجعها الاعتقاد بخطر الوجود الفلسطيني في لبنان على التركيبة الطائفية، على اعتبار أن هذا الوجود في حال توطينه يخل بالمعادلة الطائفية الدقيقة في لبنان، خاصة مع ازدياد الحديث عن مشاريع التوطين في الخمسينات، والتي تتكرر في التسعينات مع مفاوضات التسوية. وقد خضع الفلسطينيون إلى مجموعة من التشريعات صنفتهم عملياً إلى عدة فئات: الفئة الأولى: التي جرى إحصاؤها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن الأونروا ومسجلة في قيود وزارة الداخلية ولدى مديرية شؤون اللاجئين، ولدى مديرية الأمن العام، وهذه الفئة منحت الإقامة وجوازات السفر وتعتبر إقامتها شرعية. الفئة الثانية، والتي لم تشملها الإحصاءات الأولى، بالرغم من وجودهم في لبنان، وقد تم تسوية أمورهم بمنحهم بطاقات بيضاء من مديرية الأمن العام، ومنحوا بطاقات مرور. الفئة الثالثة: وهي التي دخلت لبنان بعد 1967 وهذه غير معترف بشرعية وجودها.

إن تعاطي المشرع اللبناني مع الفلسطينيين بوصفهم أجانب، جعلهم يخضعون للمادة 25 من القانون رقم 10 لعام 1962 ، والذي ينظم أوضاع الأجانب في لبنان، حيث حظرت المادة المذكورة «على الأجنبي غير اللبناني أن يتعاطى عملاً أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخص له بذلك من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة». ولم تلحظ التشريعات اللاحقة للوجود الفلسطيني في لبنان، والتي بدأت تبحث بشكل دقيق في أوضاع عمل وإقامة ودخول وخروج الأجانب إلى الأراضي اللبنانية، وضعاً خاصاً أو استثنائياً للاجئين الفلسطينيين، بل شملتهم بنصوصها مثل جميع الأجانب. وأكثر من ذلك، فإننا نلاحظ أن المشرع اللبناني قد عامل الأجنبي في لبنان أفضل مما عامل الفلسطيني، إذ منح هذا الأجنبي حق العمل عندما تجيز دولته المعاملة بالمثل[70]. وحتى أن العامل الفلسطيني الذي يعمل في أي قطاع وبعد حصوله على إجازة العمل، فإنه لا يحصل على الضمان الاجتماعى ولا على تعويض عند الصرف من الخدمة. وما ذلك إلا بسبب تجاهل المسؤولين السياسيين والإداريين اللبنانيين لأحكام القانون الدولي وبسبب تطبيقهم لمبدأ المعاملة بالمثل بصورة مغلوطة[71].

---

68 المرجع نفسه

69 سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، مرجع سابق، ص106.

70 المرجع نفسه

71 عدنان الضناوي: المرجع السابق

لم يضيق القانون اللبناني على الفلسطينيين بشأن العمل فحسب، بل إنه قيد أيضاً ملكيتهم العقارية، وقد حدد القانون اللبناني ملكية الأجانب بنصه على أنه »لا يجوز لأي شخص غير لبناني كان طبيعياً أو معنوياً، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني يعتبره القانون بحكم الأجنبي، أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخر بين الأحياء، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية، أو أي حق عيني من الحقوق الأخرى، التي يعنيها هذا القانون، إلا بعد الحصول على ترخيص يعطى بمرسوم، يتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح من وزير المالية. ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة بهذا القانون أو بنص خاص«. وبما أن الفلسطينيين في لبنان يعاملون معاملة الأجنبي، فإن ذلك يجعل نص هذه المادة ينطبق عليهم. لذلك عليهم أن يتقدموا بطلب إلى وزير المالية لشراء عقار، والخضوع لإجراءات قاسية، تمنعهم من التملك، وعلى رأس هذه الأسباب، جنسيتهم التي يحملونها. ويستطيع وزير المالية رفض الطلب دون بيان الأسباب، وقراره غير خاضع لأي طريق من طرق المراجعة.

يبرر بعض اللبنانيين عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية، بأنها تحرفهم عن متابعة العمل من أجل حقهم في العودة، بمعنى أنهم إذا حصلوا على الحقوق المدنية والاجتماعية، فإنهم سيفقدون الحوافز للاستمرار في النضال من أجل العودة إلى فلسطين.

الفصل الخامس

6 - إشكالية الوجود الفلسطيني في لبنان

من بين المواقف النادرة التي يجمع عليها اللبنانيون، هذا إذا لم يكن الموقف الوحيد، هو رفض توطين الفلسطينيين في لبنان. ومن مفارقات هذا الموقف، أن نص الدستور اللبناني، بعد اتفاق الطائف 1990، في مقدمته على رفض مخططات التوطين في لبنان. وهي مسألة نافرة في الدستور، خاصة أن الدساتير تنص على القضايا العامة، ولا يُتخذ من خلالها مواقف سياسية. ولكن شاء الإجماع اللبناني أن يكرس موقفاً سياسياً في دستوره من موضوع التوطين، وأن يربطه بمخاطر التجزئة والتقسيم. وقد وصف بعض السياسيين اللبنانيين هذا الموقف بأنه «حرتقة دستورية» ليس أكثر، لأن معالجة مثل هذه القضية لا تكون بالنص عليها في دستور البلاد، وإنما من خلال القوانين والتشريعات النافذة[72]. رغم ذلك فإن هذا النص يعكس حدة الموقف اللبناني من الموضوع الفلسطيني في لبنان، والذي يمكن قراءته من خلال تصريحات معيبة أدلى بها وزراء لبنانيون، أبرزها التصريح الشهير لوزير السياحة اللبناني نقولا فتوش، الذي جاء بعد إبعاد حكومة رابين الفلسطينيين إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني عندما قال: «إن لبنان ليس مكباً للنفايات البشرية» وقد عبر التصريح عن عنصرية فجة وحقد دفين. وفي نيسان 1994 اقترح وزير الخارجية اللبناني أن ينقل جميع الفلسطينيين في النهاية من لبنان[73] بصرف النظر عن حصولهم على حقهم في العودة أم لا. وإذا كان الموقف اللبناني من رفض التوطين مفهوماً، وهو لا يختلف عن الموقف الفلسطيني، وعن موقف التجمع الفلسطيني في لبنان كما تدل عليه استطلاعات الرأي، فإن مفارقة هذا الموقف تكمن في تحميل الفلسطينيين تبعات هذا الموقف، واعتبار معركة التوطين، معركة مع الوجود الفلسطيني في لبنان، مما جعل أحد الصحفيين اللبنانيين، يطلق على ما يجري في لبنان تعبير «هستيريا التوطين في لبنان». و تميزت السياسات اللبنانية الرسمية اللاحقة على اتفاق الطائف بحرب معلنة على الوجود الفلسطيني في لبنان واعتمدت على ثلاث ركائز أساسية:

1) إعادة السيطرة على الوجود الفلسطيني في لبنان واحكام القبضة عليه، من خلال السيطرة على المخيمات أو من خلال حصارها الخانق.
2) رفض التوطين في لبنان الذي انعكس بسياسات تضيق خانقة على الفلسطينيين في جميع المجالات، خاصة في تضييق حق العمل، وملاحقتهم حتى في الأعمال الهامشية.
3) إجراءات إنقاص عدد اللاجئين من خلال هذه الضغوط وغيرها التي تدفعهم إلى الهجرة ومغادرة لبنان، ومن ثم شطب أسماؤهم من قوائم اللاجئين الفلسطينيين. وحسب وزير التعاون الدولي في السلطة الفلسطينية نبيل شعث فإن «نصف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هُجروا إلى ألمانيا واسكندنافيا وكندا وغيرها. هجرتهم السياسة اللبنانية التي عملت على حرمانهم من العمل والحياة»[74].

أدت السياسات اللبنانية تجاه الفلسطينيين إلى المزيد من تهميشهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل هذه السياسات على الحؤول دون اندماج الفلسطينيين في المجتمع اللبناني وطردهم من النظام الاقتصادي. وتسوق هذه السياسات مرة تحت ذريعة رفض التوطين الذي يعمل على تقسيم لبنان من خلال الإخلال بالتوازن الطائفي، على اعتبار أن اكثرية اللاجئين الفلسطينيين مسلمون سنّة. ومرة أخرى تحت ذريعة الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية، بحيث يصبح النظر إلى هذه القرارات انتقائياً، تأخذ ما يناسب سياستها،

72 جابر سليمان: الفلسطينيون في العراء (حالة لبنان)، مرجع سابق، ص 229.
73 مقابلة مع وزير الخارجية فارس بويز، صحيفة السفير، 1994/4/14
74 مقابلة مع نبيل شعث، صحيفة الحياة، 28 أيلول/ سبتمبر 1999.

وترفض ما يتناقض مع هذه السياسة.

لا يمكن فصل إشكالية الوجود الفلسطيني في لبنان، عن إشكالية العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية على مدى تاريخ الوجود الفلسطيني في لبنان، والتي تفاوتت العلاقة بين الطرفين من وحدة الدم في لحظات من الحرب الأهلية، خاصة في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية التي توّجها الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام 1982، وبين الممارسات القمعية التي مارستها السلطات اللبنانية على المخيمات الفلسطينية في الخمسينات والستينات، وعادت لها في الثمانينات والتسعينات، والتجاوزات الفلسطينية الكثيرة أثناء الوجود الفلسطيني في لبنان. وقد غلبت العلاقة من النوع الثاني على العلاقة من النوع الأول، وحكمت تاريخ هذه العلاقة. وفي هذا الإطار يريح الوضع اللبناني بجميع اتجاهاته السياسية، أن يفسر الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت سبعة عشر عاماً، بأنها حروب الآخرين في لبنان، وأن الفلسطينيين كانوا السبب في انفجارها. ويعود تفسير ذلك، إلى أن أياً من الأطراف اللبنانية، لا يرغب في فتح ملف الحرب وأن يتحمل أحد في لبنان مسؤوليتها. فقد كان أمراء الحرب في لبنان، هم أمراء السلطة بعد الطائف، وكانت أفضل وسيلة لتجنب مسؤولية الحرب، هي تحميلها للآخرين، والطرف الأضعف من الآخرين هم الفلسطينيون. وبذلك تم طي صفحة الحرب الأهلية في لبنان دون البحث في أسبابها الحقيقية وفي البنية الداخلية اللبنانية التي سببت هذه الحرب، أو حسب التحليل اللبناني، في البنية الداخلية التي استجابت لحروب الآخرين في لبنان.

إن طي صفحة الحرب الأهلية اللبنانية، تم على حساب الفلسطينيين في لبنان، وانعكس ذلك بمجموعة إجراءات المحاصرة المشددة التي درسناها على مدى الصفحات السابقة، وبذلك كان الفلسطينيون ضحايا الحرب الأهلية وضحايا السلام الأهلي اللبناني، فلا خلاف في لبنان حول الإجراءات القاسية التي تمس الفلسطينيين في لبنان، والأصوات النادرة التي تدافع عن الفلسطينيين هي أصوات معزولة فيه، خاصة تلك التي تدافع عن الحق الإنساني للفلسطينيين وتشكك بالاخلاقيات اللبنانية تجاه هذا الموضوع الذي يعتبره بعضهم وصمة عار في جبين لبنان.

وحتى تكون صورة الوضع الفلسطيني في لبنان كاملاً، لا يمكن فصل الصورة عن المتغيرات التي أصابت المنطقة بعد حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الدول الاشتراكية. فقد عملت هذه المتغيرات على فتح الباب أمام التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، وفتحت الباب أمام المفاوضات العربية الاسرائيلية التي انطلقت من مدريد في العام 1991. ولكن هذه التسوية تمس قضية اللاجئين مباشرة، وتنعكس على أوضاعهم. فقد تسببت هذه المفاوضات بإصابة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ومنهم لبنان بالطبع، بموجة من الإحباط، بعد تأجيل قضيتهم إلى مفاوضات الحل النهائي. وترافق كل ذلك بعدم املاء القيادة الفلسطينية لهذه التجمعات الفلسطينية في الخارج وماتستحقه من عنايه، وتكثيف كل جهودها على بناء وتدعيم السلطة الوطنية في الأراضي الفلسطينية، مما أشعر اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بتهميشهم على المستوى الوطني الفلسطيني. وبذلك أصبح التهميش مزدوج للفلسطينيين في لبنان، على مستوى السلطة اللبنانية، وعلى المستوى الوطني الفلسطيني، وكان هذا عاملاً إضافياً للبحث عن حلول أخرى، تتمثل في طريق واحد لا آخر له، وهو طريق الهجرة إلى بلدان أخرى. وترافق ذلك مع تراجع خدمات الأونروا من جانب، وتقدم برنامج تطبيق السلام من جانب آخر وعبر الأونروا، وقد ركز هذا البرنامج بشكل أساسي على الأراضي الفلسطينية، ولم يلحق لبنان منه سوى مشاريع هامشية، رغم الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون في لبنان.

إن كل المعطيات التي تحيط بالفلسطينيين في لبنان، تدفع باتجاه أوضاع يائسة تجعل الحياة مستحيلة في مثل هذه الظروف، استبعاد في إطار الدولة اللبنانية وخلق ظروف معيشية واقتصادية واجتماعية قاسية، استبعاد وطني فلسطيني في إطار المفاوضات القائمة، واستبعاد على المستوى الاقليمي. بحيث أصبح من الواضح أن الوجود الفلسطيني في الشتات وخاصة في لبنان بحكم الكثير من العوامل، وجوداً غير مرغوب به من أحد.

لقد نجحت السياسات اللبنانية تجاه الفلسطينيين في خلق موجة كبيرة من الهجرة إلى خارج لبنان، ودون إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية سيستمر هذا النزف البشري من التجمعات الفلسطينية في لبنان، خاصة وأن السلطة اللبنانية تسعى إلى التضييق على الفلسطينيين أكثر، وليس هناك من أية مؤشرات أنها تسعى للتخفيف من وطأة الظروف القاسية التي يعانون منها.

إن إشكالية الوجود الفلسطيني في لبنان تكمن، في أنه وجود غير مرغوب به من كل الأطراف اللبنانية، في الوقت الذي يعاني فيه من حالة من الوهن الضعف الشديد بسبب الظروف التي مر بها على مدى العقود الماضية، وهو لا يملك الخيار، وكل ماهو مطروح عليه، البقاء في ظل الظروف اللإنسانية القائمة، وإما الهجرة إلى خارج لبنان.

إن الوجود الفلسطيني في لبنان، وجود أعزل في مواجهة ظروف قاهرة.

شمل
ص.ب 38152
القدس 97800
هاتف: 2987537 2 972
فاكس: 2986598 2 972
بريد الكتروني Email: shaml@shaml.org